الفصـــــــل التمهيدي

المبحث الأول: المقدمة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصـــــل التمهيدي

المبحث الأول: المـقدمة

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح خلال الثمانينيات من القرن السابق، وبدأت الدول تتنافس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يوفره من تمويل لمشروعات التنمية، خاصة بعد أن انخفض حجم المساعدات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهنالك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وظاهرة العولمة التي تعرف بأنها زيادة التفاعل والاندماج بين أنشطة المجتمعات الإنسانية وخاصة الأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وفى هذه الدراسة سنتناول أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. ومن خلال الإحصاءات تبين ضآلة نصيب السودان من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدول الأخرى.

وقد اختيرت هذه الدراسة لأهميتها في سد النقص في مجال دراسة العولمة و المتغيرات الاقتصادية الكلية وآثارها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان التي لم تحظ بالدراسة من جانب الاقتصاديين في السودان، و معرفة العوامل المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعوقات التي تعوق من تدفقه، وتفادي التأثيرات غير المرغوب فيها بشأنه، وذلك بغرض وضع سياسات ناجحة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدة الدولة بصفة عامة والجهات المختصة بصفة خاصة في وضع الخطط فيما يختص بجذبه، والمحافظة على استمرارية المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال الأتي:

1. **الأهمية العلمية:** تكمن أهمية البحث العلمية في الندرة النسبية للدراسات السابقة لتناولها موضوع العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك معرفة المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
2. **الأهمية العملية:** تكمن أهمية البحث العملية في إيجاد الحلول والمقترحات فيما يتعلق بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومساعدة الجهات المختصة في وضع السياسات والخطط المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في السودان واستمراريته.

مشكلة البحث:

بدأ السودان بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، و تعديل قانون تشجيع الاستثمار، وذلك لجذب مزيد من الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نصيب السودان من الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ضئيلاً مقارنة بالأردن ذات الأداء المتميز و بالدول ذات القدرة العالية مثل الكويت ولبنان وليبيا والسعودية والإمارات العربية. ومقارنة أيضاً بالدول الإفريقية مثل مصر والمغرب وتونس*. بالإضافة إلى عدم الحفاظ على هذه الاستثمارات وذلك لهروبها لأسباب عدة. وصنف السودان في مؤتمر التجارة والتنمية في الفترة 1993-1995م، والفترة 2000-2002م من الدول ذات القدرة المنخفضة والإمكانات الضعيفة على استيعاب الاستثمارات الأجنبية[1]، وهذا ما يقودنا إلى السؤال الرئيسي للمشكلة عن ما هي أسباب عدم نجاح السودان في جذب الاستثمار الأجنبي في الفترة 1970- 2008م، والى أي مدى تعد العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية مسئولة عن التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان والحفاظ على استمراره؟ وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما هو أثر أهمية عوامل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نوع النشاط الاقتصادي؟
2. ما هو أثر العولمة على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ما هو أثر أداء الاقتصاد السوداني على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في (معدل التضخم، سعر الصرف، الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، و الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، وحرية التعامل بالنقد الأجنبي، الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، العمالة والمنتجات المحلية ومعاملة القطاع الخاص)؟
4. ما هو أثر عناصر الإنتاج المحلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
5. ما هو أثر البيروقراطية(عدم شفافية النظام الإداري وتعقيد الإجراءات والفساد الإداري) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
6. ما هو أثر قانون تشجيع الاستثمار على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
7. ما هو أثر الوضع السياسي والأمني والاجتماعي على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
8. ما هو أثر مستوى البحوث والتقنية الحديثة على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
9. ما هو أثر موقع السودان الجغرافي على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

1-UNCTAD,World Investment Report,2004.OP.Cit,p14

*انظر إلى الملحق الإحصائي رقم (1)

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأتي:

1. التعرف على ظاهرة العولمة وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان.
2. التعرف على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومناخ الاستثمار في السودان.
3. إلقاء الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للسودان كمصدر تمويل أكثر أمانا مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، ويوفر التكنولوجيا والمهارات الإدارية الفنية.

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم برنامج(SPSS الإحصائي)(النظام الإحصائي لتحليل البيانات) وبرنامج Eviews وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معالم النموذج التالي:

B

$$FDI = B_0 + B_1 GDP + B_2 INF + B_3 EX + B_4 PS + B_5 GL + U$$

FDI = تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

GDP = الناتج المحلى الإجمالي

INF = معدل التضخم

EX = سعر الصرف

PS = الاستقرار السياسي

GL = العولمة

U = الخطأ العشوائي

B $(_{0\ldots.5})$ B = المعلمات المراد تقدير قيمها.

إضافة إلى استخدام المصادر الثانوية تم دعم تلك المصادر بمعلومات أولية عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية.

مصادر المعلومات الثانوية:

1. المصادر الأولية: الاستبيان والمقابلات الشخصية للجهات المختصة والمتمثلة في الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العربية للاستثمار، والهيئة العامة الاتصالات، والمسجل التجاري، والغرفة التجارية، واتحاد أصحاب العمل، وبنك السودان، والمجلس الأعلى

للاستثمار، و مكتبات الجامعات ، و الأمم المتحدة، والمواقع ذات الصلة بالانترنت، والوزارات (وزارة المالية، وزارة الاستثمار....الخ).

2. المصادر الثانوية: تتمثل في المراجع والدوريات، والتقارير الاقتصادية.

فروض البحث:

1. تختلف أهمية عوامل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع النشاط الاقتصادي.
2. توجد علاقة عكسية(سالبة) بين العولمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان.
3. توجد علاقة موجبة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية و أداء الاقتصاد السوداني المتمثل في (الإصلاح الاقتصادي، سعر الصرف، و معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، والناتج القومي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، والموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، ومعاملة القطاع الخاص، والبنية التحتية)
4. عدم جودة عناصر الإنتاج المحلية، وان الشركات الأجنبية تعتمد على عناصر الإنتاج المستوردة.
5. البيروقراطية(عدم شفافية النظام الإداري وتعقيد الإجراءات والفساد الإداري) بالمؤسسات الاقتصادية تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. رغم التعديلات التي أجريت على قانون تشجيع الاستثمار إلا أن القانون بحاجة إلى تعديل ومتابعة التنفيذ لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية.
7. توجد علاقة موجبة بين استقرار الوضع السياسي والأمني والاجتماعي محليا وإقليميا وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان.
8. مستوى البحوث والتقنية الحديثة لا تعمل بفعالية في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
9. توجد علاقة موجبة بين موقع السودان الجغرافي و زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود البحث:

يرتكز البحث على دراسة أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة بين 1970- 2008م.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على أربعة فصول وخاتمة، تبدأ بالفصل التمهيدي ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول خصص لمقدمة الدراسة والتي تضمنت أهمية البحث، و مشكلة البحث، وأهداف البحث،

ومنهج البحث، وفرضيات البحث، وحدود البحث، وهيكل البحث. أما المبحث الثاني فيتناول أهم الدراسات السابقة ونتائجها. يليه الفصل الأول(الإطار النظري) العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر ويتكون من ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول العولمة ومفهومها وأسبابها وآثارها، والمبحث الثاني يتناول الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يوضح فيه مفهوم وأهمية وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي، والمبحث الثالث يتناول نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في السودان. و الفصل الثاني يتناول أداء الاقتصاد السوداني في الفترة 1970-2008م، ويتكون من مبحثين، الأول يتناول أداء الاقتصاد السوداني في الفترة 1970- 1999م، والمبحث الثاني يتناول أداء الاقتصاد السوداني 2000- 2008م، و في هذه الفترة بدأ أداء الاقتصاد السوداني يتغير بظهور مساهمة البترول في صادرات السودان. والفصل الثالث يتناول مناخ الاستثمار في السودان، ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يتناول قانون الاستثمار وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، والمبحث الثاني فرص ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ثم الفصل الرابع يتناول الدراسة الميدانية ويتكون من مبحثين، المبحث الأول فيتناول مجتمع الدراسة وعينتها والمبحث الثاني اختبار الفروض. وأخيرا الخاتمة تشمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

إن العديد من الدراسات السابقة تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى الدولة المضيفة بعد موافقتها بذلك، ولذلك فان عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة لها أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي ركزت على أهم عوامل الجذب ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة.

دراسة: عمر صقر- (العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر (حالة دول شمال أفريقيا 1980-1997م))- كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان – مصر- 2003م.

أهداف الدراسة:

هدفت لدراسة تأثير العولمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا وقد تم من ذلك تتبع تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا خلال الفترة من 1980 إلى 1985م، وتمثل هذه فترة ما قبل العولمة وفترة 1986-1997م وتمثل فترة تسارع العولمة.

ثم تم استخدام نموذج لبيان تأثير العولمة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال أفريقيا وقد أوضحت النتائج التالية:

1. لم تنجح دول شمال أفريقيا في الحفاظ على نصيبها النسبي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية خلال فترة العولمة مقارنة بفترة ما قبل العولمة .
2. حدوث تباين لنصيب كل دولة من دول شمال أفريقيا، بالنسبة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول شمال أفريقيا خلال فترة ما قبل العولمة مقارنة بفترة تسارع العولمة، حيث ارتفع نصيب مصر من نحو 47% سنوياً في المتوسط خلال فترة ما قبل العولمة إلى نحو 56% سنوياً في المتوسط سنوياً خلال فترة العولمة وذلك من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.
3. قفزت المغرب من المرتبة الأخيرة بين دول شمال أفريقيا خلال فترة ما قبل العولمة إلى المرتبة الثانية خلال فترة العولمة، في حين تراجعت ليبيا من المركز الثاني خلال فترة ما قبل العولمة إلى المركز الرابع خلال العولمة، وكذلك تراجع ترتيب الجزائر إلى المركز الأخير خلال فترة العولمة، ويعود تراجع ترتيب كل من ليبيا والجزائر إلى أنهما لم يأخذا بسبل العولمة.
4. تراجعت الجزائر إلى المركز الأخير خلال فترة العولمة بعد أن كانت في المركز الرابع خلال فترة ما قبل العولمة.
5. أثرت العولمة تأثيراً سلبياً على دول شمال أفريقيا ماعدا المغرب.
6. انخفضت أهمية الناتج المحلي الإجمالي كأحد محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الاستقرار السياسي وسعر الصرف في فترة تسارع العولمة مقارنة بفترة ما قبل العولمة.

دراسة: رضا عبد السلام- (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (بالتطبيق على جمهورية مصر العربية)) - دكتوراه الدولة في فلسفة الاقتصاد- جامعة أولستر- المملكة المتحدة- 2002م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما إذا كان مناخ الاستثمار في مصر أصبح مشجعاً أم لا للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي عام 1991م.

وكذلك تهدف إلى المساهمة في النقاش القائم والمتعلق بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال اختيار مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالنظرية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. من خلال تحليل الافتراضات المتعلقة بمناخ الاستثمار في مصر تبين أن هنالك العديد من نقاط الضعف التي لا تزال تحول بين مصر وبين قدرتها على جذب وتنويع الاستثمارات

المتدفقة إليها، كما تبين أنه على الرغم من خطوات الإصلاح الإداري لا تزال البيروقراطية قائمة، كذلك تبين أن النظام الضريبي على الرغم من صدور القانون رقم 1997/8، يعاني من مشكلات مثل المستوى العالي للضريبة وكذلك المدى الطويل للإعفاءات كما أن إجراءات التعامل مع الإدارة معقدة ومكلفة، ويؤكد ذلك التعديلات الدورية التي تجريها الحكومة على هذا القانون.

2. العنصر البشري لا يزال بحاجة إلى استثمار هادف ينظر إلى الكيف وليس الكم فقد تبين أن مستوى مهارة العامل المصري منخفضة، وكذلك مستوى البحوث والتطوير وهو ما يتطلب إصلاحاً جذرياً لنظام التعليم، وكذلك إستراتيجية الترويج للاستثمار فلا تزال غير فعالة في تقديم مصر إلى العالم لاعتبارات كثيرة.
3. هنالك أيضاً التشريعات وتعددها وكذلك المحاكم والقضايا التي تأخذ سنوات حتى يتم الفصل فيها وعدم قدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، كذلك تبين ضعف مستوى كل من الاستثمار وخاصة القطاع الخاص والادخار المحلي يضعف من قدرة السوق على جذب الاستثمارات خاصة التي تبحث عن تعاون مع مستثمر محلي أو منتج محلي قوي.

توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي.
2. تنمية العلاقة بين الشركات الدولية والمحلية.
3. خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثباتا واستقراراً لجذب الاستثمار الأجنبي.
4. حل مشكلة الشرق الأوسط ضروري لبلدان المنطقة من حيث توفر مناخ استثماري مستقر وآمن لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. توفر سياسة اقتصادية فاعلة وشفافة.
6. تشجيع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات بحوث وتطوير في مصر وذلك بمساعدة المراكز البحثية المحلية.
7. يتم الترويج للاستثمار عن طريق شركات تسويق خاصة، خارج مصر وقيام المعارض والمؤتمرات.
8. أن يكون هنالك وضع خاص للقضايا التجارية والضريبية ذات العنصر الأجنبي حتى يمكن الفصل فيها بسرعة وبإجراءات محددة وتكلفة أقل، وتعديل القانون التجاري لاستيعاب التغيرات الدولية والمحلية.

دراسة: تشام فاروق- (الاستثمارات العربية، واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد)- ورقة عمل مقدمة من مؤتمر الاستثمار والتمويل والتوصيل، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار- شرم الشيخ- مصر- 2004م - كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران - الجزائر.

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي من حيث حجمها والتوزيع والقطاع الجغرافي لها.
2. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات خارج الوطن العربي من حيث الحجم، التوزيع، الأهمية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمعوقات وأساليب الجذب والتوطين في الوطن العربي.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يعتبر الوطن العربي أقل مناطق العالم جذباً للاستثمارات الأجنبية وأكثرها طرداً لها، حيث إنها تتركز في أمريكا وأوربا وآسيا.
2. الاستثمار الأجنبي لا يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية اقتصادية في الدول التي يدخلها ويهتم فقط بالأرباح والعوائد ولا يؤدي إلى تطوير المناطق التي تحتضنه.
3. تحتل السعودية المركز الأول من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية تليها مصر ثم تونس.
4. يعزو المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لأسباب أمنية وإدارية وفنية بالإضافة إلى انعدام الثقة في المناخ الاستثماري المساعد في الوطن العربي.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. على الدول العربية مجتمعة أو منفردة أن تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية بوصفها واقعاً لابد من التفاعل معه، بشرط أن يكون التعامل قائماً على أساس الاستفادة المشتركة الحالية والمستقبلية، ولتحقيق ذلك لابد من توفير معلومات عن مصادر الشركات الأجنبية وتصنيفها ووضع أسس للتعامل معها لتلافي الآثار السلبية الناجمة من نشاطها.
2. لا بدا من توفير كافة متطلبات المناخ الاستثماري في الدول العربية لاستقطاب وجذب الأموال الأجنبية، والأموال المهاجرة إلى الخارج و ذلك بالإلزام وتنفيذ وتطوير إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة اتفاقية الاستثمار للأموال العربية وانتقالها.
3. ضرورة حث المصارف للاندماج لإقامة مصارف تتمتع بميزة الحجم الكبير وقادرة على تجميع رؤوس الأموال العربية وضخها للاستثمار داخل الوطن العربي لمواجهة تحديات العولمة.

4. ضرورة تشجيع واستقطاب الاستثمارات العربية وهذا يتم من خلال الاستقرار السياسي والأمني بين الدول.
5. ضرورة تهيئة البنية التحتية اللازمة للاستثمار في الدول العربية.

دراسة: حسن بن رفدان الهجهوج- (اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي 1980-2002م) - ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتمويل وتطوير الإدارة لجذب الاستثمار - شرم الشيخ - مصر- 2004م- كلية العلوم الإدارية والتخطيط - جامعة الملك فيصل.

أهداف الدراسة:

1. تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2002م، وتحديد العوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات.
2. اقتراح خيارات السياسات التي تساعد على تحسين نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من تدفق الاستثمار الأجنبي.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ضآلة نصيب دول المجلس من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول النامية الأخرى وتركيزه على قطاع (النفط والغاز)، وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تدفق معاكس للاستثمارات الأجنبية خارج دول المجلس.
2. المعوقات التي أدت إلى ضآلة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نوعان داخلية وخارجية تمثلت في بطء الأداء الاقتصادي، وعدم الاستقلال الكامل للموارد الطبيعية، وضعف البنية التحتية، وعدم استقرار المناخ السياسي الذي ساد منطقة الخليج في العقدين الآخرين، وضعف البنية التصديرية اللازمة لتمويل الصادرات، وعدم مرونة البنوك المحلية لعجز الموازنة العامة، وعدم وضوح القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونقص ودقة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بالإضافة إلى العوامل الإدارية والمؤسسية.
3. أما فيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون أكد النموذج القياسي على صحة فرضية الموارد الطبيعية (احتياطي النفط)، في حجم الأسواق (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، والأداء الاقتصادي (ميزان الحساب الجاري)، وعدم الاستقرار السياسي كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون. في حين لم تثبت فرضية النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والائتمان المحلي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. يجب على دول مجلس التعاون أن تسن تشريع استثمار متماسك وموثوق به ودائم، وأن تعيد النظر في البيروقراطية الإدارية، ويتم ذلك من خلال إعادة هيكله الروتيني الحكومي وإمداد المستثمر بإجابات واضحة من خلال إنشاء مكاتب تضطلع بمسئولية تسهيل متطلبات وإجراءات الاستثمار، وإنشاء دليل يوضح متطلبات وشروط الاستثمار، وإنشاء حملة معلومات تشرح الفرص المتاحة للاستثمار.
2. خلق أسواق كبيرة وإنشاء مركز لترقية الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال المحلية للدخول في مشروعات مشتركة ويتم الاهتمام بالبنية التحتية مثل الطرق وخطوط السكة حديد وغيرها.

دراسة: محمد بن عبد الرحمن العتبي - (تطوير المناخ الاستثماري بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي) - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الاستثمار والتمويل(تطوير الإدارة لجذب الاستثمار) - شرم الشيخ- مصر- 2004م.

أهداف الدراسة إلى:

1. التعرف على وجهات نظر المستثمرين الأجانب بالمملكة تجاه العوامل التي جذبتهم للاستثمار فيها والمعوقات التي واجهتهم منذ بداية إنشاء مشروعاتهم.
2. تحديد المعوقات الأساسية الداعمة لتطوير المناخ الاستثماري بالمملكة.
3. المقارنة بين واقع إيجابيات وسلبيات المناخ الاستثماري بين المملكة ودول المقارنة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أوضح المستثمرون الأجانب تقديرهم لأهمية معظم المصادر المعلوماتية، حيث فضل معظمهم الاعتماد على مصادر المعلومات المحلية، كذلك أوضح المستثمرون أهمية البنية التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق.
2. أيد المستثمرون الأجانب ملائمة التشريعات والسياسات ذات العلاقة بالمستثمر الأجنبي.
3. عدم ملائمة القوانين والأنظمة والإجراءات وضعف إستراتيجية جذب الاستثمارات، أهم أسباب الضعف النسبي لقدرة دول المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبي.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. تطوير السياسات والنظم والإجراء ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي.
2. تطوير كفاءة وإتاحة هذا التطوير لوسائل المعلومات الدولية.
3. زيادة مقومات ربحية الاستثمارات الأجنبية بالسوق السعودية وذلك بالآتي:

أ- إزالة القيود على ممارسة المستثمر الأجنبي لبعض الأنشطة.

ب- التوسع في توفير خدمات البنية الأساسية والمرافق بأحدث التقنيات.

ج- تطوير مستويات الخدمات والموارد الوطنية فيما يتعلق بمجال البحوث والتطوير والتمويل والإقراض من المصادر الوطنية.

د- تطوير الدعم الفني في مجال الآلات والمعدات والمجال الهندسي.

ه- تطوير إستراتيجية وآليات الترويج لمزايا الاستثمار الأجنبي.

دراسة: أميرة حسب الله محمد - (محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا- كوريا الجنوبية- مصر في العام 2004- 2005م)- القاهرة - 2004م.

أهداف الدراسة: في محاولة تقييم مناخ الاستثمار في مصر هدفت الدراسة إلى:

1. تحديد أهم عوامل جذب الاستثمار في مصر في المجالات المختلفة.
2. تحديد أهم معوقات الاستثمار التي تواجه المستثمر في مراحل الاستثمار المختلفة وتحد بالتالي من جاذبية مصر كدولة مضيفة للاستثمارات.
3. إلقاء الضوء على مجموعة من المقترحات التي ذكرها بعض المستثمرين للتغلب على المشاكل التي تواجههم.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن الدوافع التي تحرك المستثمر نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ترجع إلى عدد من المتغيرات من أهمها: عدم جواز التأميم والمصادرة، والاستقرار السياسي، والقرب من واتساع حجم السوق، وانخفاض تكلفة العمل، واستقرار الاقتصاد الكلي.
2. وان المشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين في مصر ترجع إلى عدد من المتغيرات من أهمها تفشي البيروقراطية إلى الأجهزة والمصالح الحكومية، وطول إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها، وارتفاع العبء الضريبي وتضارب القوانين والسياسات.

توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة.
2. الاستقرار التشريعي مع مراعاة الشفافية في القوانين وعدم التضارب بين القوانين المختلفة، إنشاء دوائر قضائية متخصصة للبت في القضايا الخاصة بالاستثمار.

3. القدرة على استخدام تكنولوجيا متقدمة، وتطور المنتج والعمل على تخفيض معدل الضريبة، وتشجيع التصدير، وإعداد خريطة استثمارية، وزيادة وتفعيل دور مكاتب الاستثمار في المحافظات من خلال وجود نظام موحد لتقديم الخدمات للمستثمرين الأجانب، وتدريب وتطوير عناصر العملية التدريبية وذلك من خلال توفر مراكز تدريب متخصصة.

دراسة: إبراهيم هارون - (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1990-2004م) - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد- جامعة النيلين- كلية الاقتصاد-2007م

أهداف الدراسة:

1. قياس وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. تحليل المحددات الاستثمارية في السودان والمتمثلة في جانب السوق والوقوف على مدى أهميتها في لعب دور فاعل في جذب الاستثمارات الأجنبية.
2. تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان والمتمثلة في جانب الموارد والبنية التحتية ومدى علاقتها بالاستثمار في السودان.
3. معرفة دور الأداء الاقتصادي والمتمثلة في مؤشرات الميزان التجاري ومعدل التضخم وأسعار الصرف في عملية جذب الاستثمار الأجنبية في السودان.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية ذو علاقة بعوامل السوق
2. أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية ذو علاقة بعوامل الموارد الطبيعية ويعتمد على كفاءة تلك الموارد.
3. و أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية ذو علاقة بالبنية التحتية

توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بالسياسة النقدية للتحكم في سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، و العمل على تقليل حجم التضخم.
2. الاهتمام بالسلع القابلة للتصدير وضرورة الاهتمام بالاستثمارات ذات المنتجات التصديرية في الخارج لجلب العملات الصعبة وتحسين الميزان التجاري.
3. ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية.
4. زيادة متوسط دخل الفرد.

دراسة: بخاري عبد الله أحمد محمد - (الحملات وسائل الإعلامية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على وزارة الاستثمار في القترة 2000- 2003م) - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإعلام- جامعة أم درمان الإسلامية.

أهداف الدراسة:

1. الدور الذي يمكن أن تقوم به الحملات الإعلامية وقانون ومناخ الاستثمار والعناصر المكونة له.
2. كما يهدف إلى انسب أساليب الاتصال.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن الصحافة وسيلة الأولى تشكل وجهة نظر المؤسسات الإعلامية.
2. الاتصال الشخصي يعتبر من أهم وسائل الاتصال حيث إن السودانيين العاملين بالخارج أسهموا في توفير معلومات عن الاستثمار للمستثمرين الأجانب.
3. هنالك عدم تنسيق بين الإعلام في الوزارات الاقتصادية حيث تتلقى الأهداف الكلية في جذب الاستثمار كأولوية للبلاد من خلال تنفيذ جملة من السياسات والحوافز للمستثمرين ويرجع الباحث ذلك إلى أن كل قطاع من هذه القطاعات معني بشكل مباشر بالاستثمار الأجنبي، فالتجارة الخارجية ترتبط بجودة الإنتاج ومنافسته للأسواق وهذا مدخل لدخول الأسواق الإقليمية والدولية.

توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. تحديد الأهداف والتعرف بفرص الاستثمار ومجالات الاستثمار في السودان وعكس البنية التحتية والإمكانات التسويقية الحالية والمحتملة.
2. تحديد الجماهير المستهدفة.

الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

تعتبر الدراسات السابقة دليلاً يساعد الباحث في تعميق أفكاره البحثية والاستفادة من التجارب السابقة للدول في حل المشكلات. وفي هذا الموضوع تناول الباحث عدداً من الدراسات السابقة بمختلف عناوينها، حيث نجد أن معظمها ركز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية، في حين أن البعض الآخر ركز على أثر العولمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، نجد آخرين ركزوا على المحددات الاقتصادية أو القانونية والتشريعية أو السياسية كل على حدة.

إن معظم الدراسات السابقة تتفق في أن العولمة كان لها الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودول العالم الثالث. وإن أهمية محددات الاستثمار الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى.

يأتي الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في أن الباحث ركز على أثر العولمة و كل المحددات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1970-2008م، وكذلك كل المعوقات مستخدما في ذلك النموذج القياسي ودعم النموذج بالاستبيان والمقابلات الشخصية. وما أثار انتباه الباحث أن حقل الاستثمار الأجنبي شديد التعقيد وسريع التغيير.